**عبد المنعم علي عيسى**

## من فيينا إلى الدوحة «طقوس التحولات والإشارات»

بشكل ما يمكن القول: إن القرار بنقل المفاوضات الرامية لإحياء الاتفاق النووي الإيراني من فيينا إلى الدوحة التي شهدت يوم الثلاثاء ٢٨ حزيران الماضي أولى جولاتها، كان يحمل في طياته شيئاً يتجاوز المعلن عنه، فوفق الإعلان الذي حمل قرار نقل المفاوضات، كان السبب الأبرز في تبرير فعل كهذا ينحصر في ضمان مشاركة الروس الذين طالتهم العقوبات الغربية التي جاءت بمنحى تصعيدي منذ شهر آذار المنصرم، وفي سياقاتها حملت تقييداً لحركة الدبلوماسيين الروس أقله داخل الدول التي ذهبت نحو التماهي مع الإملاءات الأميركية، واللافت هنا هو أن دول الخليج لم تكن من بين تلك الدول على الرغم من أهميتها النفطية التي يمكن لها أن تلعب دوراً حاسماً في المشروع الغربي الرامي لعزل موسكو وضرب اقتصادها الأمر الذي يبين بوضوح عبر رزم العقوبات التي بلغت ثمانياً قبيل أن تتم الأزمة الأوكرانية شهرها الرابع.

بشكل ما أيضاً يمكن القول إن اختيار الأرض التي سيجري عليها التفاوض غالباً ما يكون ذا حيثية دقيقة، وهو في الآن ذاته يحمل بين طياته مؤشرات عدة عما يجول في دوائر القرار التي تدير عمل المتفاوضين، وفي لحظ هذا وذاك، يمكن القول: إن اختيار الدوحة لتكون بديلاً من فيينا لم يكن مصادفة، فالأخيرة لا تمثل استفزازاً للروس الذين نظروا إلى الدور القطري، والخليجي عموماً، على أنه «مرض» بدرجة مقبول قياساً لمواقف تلك الدول التي انتهجتها بعيد اندلاع النار الأوكرانية، ولا مستفزاً أيضاً للإيرانيين الذين ينظرون إلى الدور القطري على أنه الأقرب إليهم، من بين دول الخليج، حتى في عز السخونة التي شهدتها العلاقة الإيرانية الغربية منذ القرار الذي اتخذته طهران شهر آب من عام ٢٠٠٥ الذي قضى باستئناف تخصيب اليورانيوم، والذي قاد نحو محطات أكثر سخونة وخصوصاً ما بعد قرار الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب إلغاء الاتفاق النووي الموقع مع إيران، زمن سلفه باراك أوباما، شهر أيار من عام ٢٠١٨.

قبيل أن تنطلق عجلة التفاوض على «الأرض» الجديدة كانت هناك العديد من المعطيات التي تقول إن العجلة قد أحيطت بالعديد من إجراءات الصيانة اللازمة لانتقالها من «طرقات باردة» إلى طرقات حارة، ومن المؤكد أن المهمة الأساس كانت قد وقعت على عاتق الأوروبيين لاعتبارات عدة لعل أبرزها أن هؤلاء ظلوا من دعاة التفاوض رغم إلغاء الاتفاق وإن كانت طهران قد اتخذت «الوسطية» الأوروبية دريئة للتصويب عليها، الأمر الذي لم يرق، وفق تصويبات طهران ما بعد أيار ٢٠١٨، لمستوى يفصل فيه بين مصالحه ومصالح الأميركيين، ومن الراجح أن زيارة وزير خارجية الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل إلى طهران قبيل أيام من انطلاق مفاوضات الدوحة كانت قد أعطت المزيد من الزخم لإمكان اتخاذ موقف متقدم فيها، وخصوصاً أن كل التأكيدات التي رشحت عن دوائر صنع القرار الأوروبي ذات الصلة كانت تقول: إن «مسودة» للاتفاق قد أنجزت قبيل توقف المفاوضات، وإن العالق منها أمران اثنان، أولهما الضمانات التي يمكن لواشنطن تقديمها بما يخص عدم تكرار «سيناريو» أيار ٢٠١٨، وذاك أمر بالغ الأهمية لطهران في ظل وجود مؤشرات على إمكان أن يعود «مخرجه» إلى السلطة من جديد مطلع عام ٢٠٢٥، وثانيهما مسألة رفع «الحرس الثوري الإيراني» عن لوائح «الإرهاب» الأميركية، ومن الراجح أن هذه المسألة باتت محسومة وإلا لما انطلقت عجلة «مفاوضات» الدوحة بهذه السرعة.

بالنظر إلى «رمزية» المكان، الذي نقصد به الدوحة هنا، وما يتيحه من هامش مناورة أكبر نظراً لتشابكات إقليمية، يمكن القول إن قطر، ومنذ أن برزت كلاعب إقليمي برعاية أميركية في أعقاب بروز «عقابيل» راحت تتكاثر أمام الدور السعودي بفعل مؤثرات عدة، كانت المحطة التي لم تفشل على أرضها أي مفاوضات أجريت عليها، ولعل المثالين الأكثر بروزاً هما المفاوضات اللبنانية التي حدثت في أعقاب أحداث ٧ أيار ٢٠٠٨، وكذا المفاوضات ما بين حركة «طالبان» الأفغانية والأميركيين التي قادت، من حيث النتيجة، إلى انسحاب الأخيرين من أفغانستان أواخر شهر آب من العام المنصرم، وهذا لا يعني بالتأكيد أن المعادلة السابقة هي التي ستكون حاكمة لمسار هو أعقد بكثير مما هو الحال عليه في المثالين السابقين، لكن التوصل إلى اتفاق يقضي بوضع آلية معينة لرفع العقوبات المفروضة على طهران، مما أشارت تقارير إعلامية على حدوثه في جولة الدوحة الأولى، يمثل مؤشراً على اقتراب التوصل إلى اتفاق شامل، وربما من الممكن أن يجري الإعلان عنه قبيل زيارة الرئيس الأميركي للرياض المزمع إجراؤها يومي ١٥ و١٦ من الشهر الجاري.

الإمكانية تتأتى أيضاً عبر العديد من المؤشرات التي يصح تصنيفها هنا بـ«الثانوية»، ومنها تراجع ألسنة اللهب التي كادت تشعل ناراً إقليمية كبرى، حيث من الملاحظ أن التصعيد كان غالباً ما يصل إلى الذروة التي تسبق اندلاع الشرارة في الحالات التي تظهر فيها عقبة، أو عقبات، على مسار التفاوض الأميركي الإيراني، لكن التصعيد، يتخذ مساراً انحدارياً كلما جرى التوافق على حلول لتلك العقبات، مما يمكن لحظه بوضوح عشية الإعلان عن نقل المفاوضات إلى الدوحة، والآن ما بعد الإعلان عن انتهاء الجولة الأولى من تلك المفاوضات.

## «قسد» تواصل اختطاف القصّر لزجهم في القتال بصفوفها

طالبت أمس أسرة طفلة قاصر ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية – قسد» بإطلاق سراح ابنتها، بعد أن اختطفتها قبل أيام في شرق القامشلي ما تسمى «الشبيبة الثورية» التابعة للميليشيات، وسط استياء أهلي كبير من ممارسات «قسد» في المناطق التي تخضع لسيطرتها.

وفي نداء لها، دعت أسرة الطفلة سيماف مصطفى محمد زكي «قسد» التي دأبت في الآونة منذ وقت بعيد على اختطاف القصر لزجهم قسراً في القتال في صفوفها إلى إعادة الطفلة التي اختطفتها في وقت سابق في بلدة كركي لكي بريف مدينة المالكية شرق القامشلي إلى أسرتها ومدرستها، وذلك حسبما ذكر موقع «باسنيوز» الإلكتروني الكردي.

وأكد الناشط الحقوقي محمود علو أن «الشبيبة الثورية» تواصل اختطاف القصر من المدارس التي تديرها إدارة «قسد» في مناطق سيطرتها وسط استياء أهلي كبير من ممارسات الأخيرة.

وأوضح، أن «الشبيبة الثورية» اختطفت عشرات الأطفال الكرد منذ بداية العام الجاري وقامت بنقلهم إلى معسكرات ما تسمى «وحدات حماية الشعب» في المناطق الخاضعة لسيطرة «حزب الاتحاد الديمقراطي– PYD» الكردي في سورية، من دون مراعاة القوانين الدولية المتعلقة بهذه المسألة.

وأشار إلى أن «الشبيبة الثورية» تتلقى الأوامر من مسلحي ميليشيات «قسد» مباشرة في تنفيذ «مهامها سواء بتجنيد القصر أم خطف الناشطين الكرد أو حرق مكاتب ومقار الأحزاب الكردية السورية».

و«وحدات حماية الشعب– YPG» هي الذراع المسلح لـ«حزب الاتحاد الديمقراطي– pyd» والوقت نفسه تشكل العمود الفقري لميليشيات «قسد» التي تسيطر على أجزاء واسعة من شمال شرق سورية.

وتعتبر قوات الاحتلال الأميركي في شمال وشمال شرق سورية «قسد» حليفاً لها، في حين يعتبرها النظام التركي فرع «حزب العمال الكردستاني – PKK» في سورية الذي يصنفه كتنظيم إرهابي.

وتصر«قسد» على مواصلة التجنيد القسري للقاصرين ضمن صفوفها، حيث اختطفت «شبيبتها الثورية» قبل نحو أسبوع الطفلة غزالة ملا محمود (١٤ عاماً) من أمام منزلها في مدينة القامشلي ورفضت تسليمها لذويها عند اكتشافهم وجودها في أحد معسكرات الميليشيات.

وتصاعدت عمليات اختطاف الأطفال من «الشبيبة الثورية» بشكل كبير منذ بداية العام الجاري، حيث سجلت عدة عمليات اختطاف بمناطق سيطرة «قسد» في شمال وشمال شرق سورية.

ففي ١٨ أيار الماضي، تحدثت مصادر إعلامية معارضة عن طفلة تدعى «آ. ع» وتبلغ من العمر ١٢ عاماً، بأنها لا تزال مفقودة منذ نحو أسبوع، وسط اتهام من ذويها لـ«الشبيبة الثورية» باختطافها، حيث فقدت في سوق مدينة القامشلي، ووصل خبر لأسرتها بأن «الشبيبة الثورية» اختطفتها، بهدف تجنيدها ضمن معسكراتها.

وذكرت المصادر حينها أن طفلة أخرى تبلغ من العمر ١٣ عاماً وتدعى «م. م» فقدت، من مدينة الرقة، وسط اتهام من ذويها لمسلحي «الشبيبة الثورية» باختطافها، بهدف تجنيدها.

وسبق أن تحدثت المصادر الإعلامية المعارضة في الثاني من نيسان الماضي عن قيام «الشبيبة الثورية» باختطاف طفلة من حي الشيخ مقصود بمدينة حلب، بهدف تجنيدها ضمن معسكراتها.

و«الشبيبة الثورية» هي مجموعة تتألف من شبّان وشابات معظمهم قاصرون لا يتبعون فعلياً لأي من مؤسسات ما تسمى «الإدارة الذاتية» الكردية التي تسيطر عليها «قسد»، وتتركز مهمتهم في عمليات قمع وخطف وقتل المعارضين لـ«الإدارة الذاتية»، إضافة إلى تجنيد الأطفال والقاصرين ضمن «قسد».

**وكالات**

### مسؤول أممي ينتقد التباين الغربي في معاملة لاجئي أوكرانيا وسورية

## وفاة سوري غرقاً في «المتوسط» خلال رحلة لجوء

بينما توفي عدة أشخاص بينهم سوري غرقاً في البحر المتوسط خلال رحلة لجوء إلى الدول الأوروبية، أكد رئيس لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة حول سورية، باولو بينيرو، أن التباين في التعامل الغربي بين اللاجئين السوريين ونظرائهم الأوكرانيين يثير الإحباط.

وذكر «الهلال الأحمر» الليبي في منشور على صفحته في موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، أن السلطات المحلية في مدينة الزاوية الساحلية تلقت أخباراً بوجود ٣ جثث في ميناء مرسة دبلة.

وأشار إلى أنه على الفور اتجه فريقه إلى المكان وقام بانتشال الجثث وتسليمها إلى دار الرحمة بمستشفى الزاوية التعليمي، لافتاً إلى أن اثنتين من الجثث تعود لطفلين ليبيين لمّا يتجاوزا الـ١٥ عاماً والجثة الثالثة لشاب سوري الجنسية.

وقبل أسابيع، قالت البحرية الليبية إن دوريات خفر السواحل تمكنت من انتشال جثث أربعة مهاجرين «ثلاث نساء ورجل» وإنقاذ ١٢ آخرين جميعهم سوريون، فيما بقي ثلاثة مفقودين، بعدما انقلب قارب يقلّ مهاجرين غير قانونين شمال غرب ليبيا.

في الأثناء أوضح بينيرو، حسب موقع «يورونيوز» المعني بأخبار أوروبا، أنه لا ينتقد تقديم المساعدات من قبل الدول الغربية للاجئين في أوكرانيا، لكنه يأسف للتمييز بين اللاجئين السوريين واللاجئين الأوكرانيين.

وأظهرت الأزمة الأوكرانية البون الشاسع في التعامل الغربي مع ملف اللاجئين الأوكران مقارنة بالسوريين، إذ فتحت الدول الأوروبية أبوابها على مصراعيها للأوكرانيين، وفي المقابل ضيقت على السوريين وأجبرتهم على ركوب البحار بأخطارها للوصول إلى شواطئها.

وقال بينيرو: «لن أنتقد أو أعترض على الدعم السخي الذي تقدّمه أوروبا للاجئين الأوكرانيين، لكنني وأنا الذي أعمل ضمن إطار الملف السوري منذ بداية الأزمة قبل ١١ عاماً، أرى أن ثمة ما يثير الإحباط عند رؤية هذا التباين في المعاملة، ذلك أن هناك انفتاحاً وكرماً تجاه الأوكرانيين، وأنا لا أنتقد هذا الأمر إطلاقاً، لأنهم يستحقون ذلك، لكني أتمنى من كل قلبي أن يصار إلى تطبيق المعاملة ذاتها على اللاجئين السوريين».

وفاة عدة أشخاص بينهم سوري غرقاً في البحر المتوسط خلال رحلة لجوء إلى الدول الأوروبية (عن الانترنت– أرشيف)

وشهدت دول عدة في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا موجات هجرة بسبب الإرهاب الذي عانته هذه الدول ولاسيما سورية مع ما قدمته دول الغرب من دعم للتنظيمات الإرهابية إضافة إلى الإجراءات القسرية الأحادية الجانب التي فرضتها العديد من هذه الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة والتي استهدفت شعوب الدول المفروضة عليها في لقمة عيشهم.

وتقوم الحكومة السورية بجهود حثيثة لإعادة اللاجئين السوريين في دول الجوار والدول الغربية إلى وطنهم، حيث أكد المؤتمر الدولي حول عودة اللاجئين السوريين، الذي عقد في تشرين الثاني ٢٠٢٠ بدمشق في بيانه الختامي، مواصلة الحكومة جهودها لتأمين عودة اللاجئين من الخارج وتأمين حياة كريمة لهم، واستعدادها ليس لإعادة مواطنيها إلى أرض الوطن فحسب، بل مواصلة جميع الجهود لتوفير عيش كريم لهم.

وأكدت الهيئتان التنسيقيتان الوزاريتان السورية والروسية حول عودة اللاجئين والمهجرين السوريين في بيان مشترك في ختام أعمال الاجتماع الرابع في السادس عشر من الشهر الماضي أن ممارسات الدول الغربية وفرضها الإجراءات القسرية غير الشرعية وتشديدها الحصار على سورية وانتهاك سيادة البلاد وسلامتها الإقليمية تهدف لإطالة أمد الأزمة وعرقلة عودة اللاجئين والمهجرين إلى وطنهم.

وتعرقل دول إقليمية وغربية داعمة للإرهاب في سورية ومنها النظام التركي وألمانيا عودة هؤلاء اللاجئين بهدف الضغط على الحكومة السورية من خلال هذا الملف في المفاوضات السياسية.

وتحول ملف اللاجئين السوريين في تركيا إلى ورقة سياسية يتجاذبها النظام والمعارضة، حيث واصلت الأحزاب التركية المعارضة مع اقتراب الانتخابات الرئاسية عملية الاستثمار بهذا الملف، بالتزامن مع مواصلة رئيس النظام رجب طيب أردوغان الاستثمار فيه، بعد أن حوله إلى ورقة ضغط وابتزاز في وجه الدول الأوروبية للحصول على مساعدات مالية، وذلك عقب قيامه بدفع أولئك اللاجئين إلى مغادرة منازلهم وقراهم من المناطق التي احتلتها قواته الغازية لبعض المناطق السورية، جراء الأعمال العدوانية التي قامت بها قواته ومرتزقته.

**وكالات**

## فرنسا تعيد ٥١ قاصراً وامرأة من عائلات داعش المحتجزة في مخيمات «قسد»

إعادة ٣٥ قاصراً و١٦ امرأة فرنسيين كانوا في مخيمات بشمال شرق سورية إلى فرنسا (أ ف ب– أرشيف)

أعادت فرنسا، أمس، ٣٥ قاصراً و١٦ امرأة من عائلات تنظيم داعش الإرهابي، المحتجزين في المخيمات التي تسيطر عليها ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية–قسد» في محافظة الحسكة.

ونقلت وكالة «أ ف ب» عن وزارة الخارجية الفرنسية قولها في بيان: «قامت فرنسا (أمس) بإعادة ٣٥ قاصراً فرنسيّاً كانوا في مخيمات بشمال شرق سورية إلى أراضيها، وتشمل هذه العملية أيضاً إعادة ١٦ والدة من المخيمات نفسها».

وأشار البيان إلى أنه تم تسليم النساء إلى السلطات القضائية، فيما سُلّم القصّر إلى خدمات رعاية الأطفال.

وفي السياق، ذكرت وكالة «نورث برس» التابعة لـ«قسد»، أن عملية التسليم تمت بعد توقيع وثيقة بين وزارة الخارجية الفرنسية وما تسمى «الإدارة الذاتية» الكردية التي تسيطر عليها «قسد»، وذلك في مبنى ما يسمى «العلاقات الخارجية» بمدينة القامشلي.

من جهتها، أعربت جمعية العائلات الموحدة Collectif des familles unies التي تجمع عائلات فرنسيين غادروا للقتال مع تنظيم داعش في المنطقة الحدودية بين العراق وسورية، في بيان عن أملها في أن تكون عملية الإعادة الأخيرة مؤشراً على نهاية ما سمته «السياسة البغيضة» القائمة على مراجعة كل حالة بحالتها، والتي تؤدي إلى فصل الإخوة وإبعاد الأطفال عن أمهاتهم.

وسبق أن ذكرت الخارجية الفرنسية ببيان في العاشر من حزيران ٢٠١٩ أن فرنسا أعادت ١٢ طفلاً فرنسياً يتيماً كانوا في مخيمات شمال شرق سورية إلى الأراضي الفرنسية، وأشارت إلى أن السلطات المعنية «سلمت الأطفال إلى السلطات القضائية الفرنسية لتأمين متابعة صحية واجتماعية خاصة لهم».

وفي الحادي والعشرين من الشهر الماضي أعادت بلجيكا من «مخيم الهول» بريف الحسكة ١٦ طفلاً وست أمّهات من عائلات مسلحين تنظيم داعش.

وحتى شباط الماضي، تسلمت روسيا الاتحادية، عبر ثماني دفعات ٢٤٤ طفلاً منذ عام ٢٠١٨ من أبناء مسلحي تنظيم داعش من الجنسية الروسية، كانوا محتجزين في المخيمات التي تسيطر عليها «قسد»، وكانت آخر الدفعات في شباط الماضي حيث تسلمت موسكو ٩ أطفال من أبناء مسلحي التنظيم من الجنسية الروسية، كانوا في «مخيم ربيع» الواقع شرق مدينة المالكية.

وتسلمت دول قليلة عدداً من أفراد عائلات مسلحي داعش، في حين اكتفت أخرى وخاصة الأوروبية، باستعادة عدد محدود من النساء والأطفال ولاسيما اليتامى من أبناء مسلحي داعش.

وفي الثامن والعشرين من الشهر الماضي أعلن المنسق المقيم لأنشطة الأمم المتحدة في سورية عمران رضا، أن ٩٤ بالمئة من المحتجزين في «مخيم الهول» هم من النساء والأطفال ويعانون انعدام أمن متزايداً وأنه محكوم على الأطفال المحتجزين فيه بأن يعيشوا حياة بلا مستقبل.

وأشار إلى أنه يوجد في المخيم نحو ٢٧ ألف محتجز عراقي و١٨ إلى ١٩ ألف سوري ونحو ١٢ ألف شخص من دول أخرى.

ولفت المنسق الأممي إلى أن الكثير من الدول الأخرى التي عليها أن تقبل بعودة رعاياها ترفض القيام بذلك، مؤكداً أن الحل الوحيد هو إفراغ المخيم.

**وكالات**

## «النصرة» يفصل ١٧٤ معلماً لتكريس الفكر المتطرف

في إطار الممارسات الإقصائية لما تسمى «هيئة تحرير الشام» الواجهة الحالية لتنظيم «جبهة النصرة» المدرج على اللوائح الدولية للإرهاب، واصلت ما تسمى «حكومة الإنقاذ» التابعة له إجراءاتها القمعية بحق من يعمل في مناطق سيطرتها شمال غرب سورية وأصدرت قرارات تعسفية جديدة بفصل عشرات المعلمين، بهدف تكريس مناهجه التي تشجع الفكر المتطرف.

وذكرت مواقع إلكترونية معارضة، أمس، أن «حكومة الإنقاذ» أصدرت «بياناً» نص على فصل شريحة من المعلمين السوريين، ما أثار جدلاً واسعاً بين العاملين في القطاع التعليمي في إدلب، وخاصة أن معظم من يعمل داخل المجال يقدم خدماته بشكل تطوعي، ومن دون تقاضي أي أجور مادية.

وتعمل «الإنقاذ» وفق أوامر مشغليها على تكريس مناهج تشجع الفكر المتطرف وتبتعد عن الفكر التنويري وتخصص لذلك أشخاصاً معينين من غير المؤهلين علمياً.

وفي نيسان الماضي أثارت صور لأحد دروس المناهج المعتمدة من مدارس ما تسمى «دار الوحي الشريف» التابعة لـ«تحرير الشام»، جدلاً واسعاً، واتهامات للأخيرة بفرض مناهج تدعو إلى «الجهادية» بين الأطفال في المناطق التي تسيطر عليها في إدلب.

وأظهرت الصور درساً في كتاب اللغة الإنكليزية، للصف السادس بعنوان «أبطال المسلمين»، يتحدث عن الإرهابي السعودي المدعو «سامر السويلم» المعروف باسم «خطاب الشيشاني».

والشيشاني كان من أحد أبرز قيادات ما عرف سابقاً بـ«الجهاديين العرب»، حيث قاتل الاتحاد السوفييتي في أفغانستان، وطاجيكستان، والشيشان، إلى أن تم قتله في العام ٢٠٠٢، من القوات الروسية.

وأسست «دار الوحي الشريف» للمدارس القرآنية أواخر عام ٢٠١٧ في مدينة إدلب، وأخذت بالتوسع في عموم مناطق سيطرة «النصرة» حتى بات عددها اليوم ٤٢ مدرسة.

ويوم أمس نقلت المواقع عن مصادر خاصة أن «مديرية التربية التابعة لحكومة الإنقاذ العاملة في محافظة إدلب، أصدرت قراراً داخلياً، وسربت نسخة منه، حيث نص القرار على إنهاء خدمة شريحة من المعلمين في التربية بداعي بلوغ السن القانوني ومن دون إشعار مسبق من قبل المديرية».

وأشارت المصادر إلى أن المعلمين الذين حددتهم حكومة تنظيم «النصرة» يبلغون من العمر ما بين الـ٥٥ والـ٦٠ عاماً، وكان معظمهم يعمل بشكل تطوعي داخل المدارس، و«المجمعات التربوية»، لعدة أعوام ومن دون تقاضي أي أجور مادية من قبل «حكومة الإنقاذ»، أو من قبل أي منظمة عاملة بمجال التعليم بمحافظة إدلب.

وقال محمد، أحد المعلمين الذين شملهم قرار الفصل: إن «السبب المباشر لإصدار حكومة الإنقاذ قرار الفصل الذي شمل ١٧٤ معلماً ومعلمة، يعملون ضمن المراكز التعليمة المنتشرة في محافظة إدلب، هو أنها هيأت كوادر خاصة بها وحان الوقت أن يحلوا مكان الذين قدموا خدماتهم لعدة أعوام بشكل مجاني ومن دون أي أجور مادية».

واتهم محمد، «حكومة الإنقاذ بالعبث في مجال القطاع التعليمي بمحافظة إدلب، في حين تحاول بشتى الوسائل تحويل تلقي التعليم بشكل مدفوع وغير مجاني، حتى تستطيع أن تتهرب من دفع أجور المعلمين العاملين في مدارس التربية، عبر ترخيص لأكثر من ١٠٠ مدرسة خاصة بمدينة إدلب فقط، خلال العام الفائت».

**وكالات**



**قولاً واحداً**

**منذر عيد**

## الرسائل السياسة وبريد ميدان الشمال

انتشر الجيش العربي السوري على خطوط تماس منطقة عين العرب الواقعة تحت سيطرة ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» شمال شرق حلب، مقابل تمركز جيش الاحتلال التركي ومرتزقته، معززاً ذاك الانتشار بالعديد من الدبابات والمدافع الثقيلة والعربات العسكرية، الأمر الذي يطرح جملة من التساؤلات، فيما إذا كانت موافقة ميليشيات «قسد» على انتشار الجيش في مناطق سيطرتها ورفع العلم السوري على جميع مقارها، أمراً نابعاً عن قناعة بضرورة التوصل إلى حل نهائي مع الدولة الأم سورية، والخروج من عباءة المحتل الأميركي، بمعنى هل القرار المتخذ إستراتيجي أم إنه تكتيكي، ونتيجة لتفادي الدروس المرة التي ذاقت طعمها سابقاً في عفرين بريف حلب، ورأس العين بالحسكة وتل أبيض بالرقة وهل يشكل ذلك سبباً في سحب ورقة النظام التركي «الذريعة»، في شن عدوان على منبج وتل رفعت وعين العرب؟ وهل يمكن أن يكون ذلك بداية للعودة إلى اتفاق أضنة بين الدولة السورية والنظام التركي؟

في الحديث من آخر التساؤلات واتفاق أضنة، فإن ذلك يستحضر المساعي الإيرانية «الوساطة»، من أجل التوصل إلى ما يمكن أن يسمى مصالحة بين دمشق وأنقرة، وهو ما عبر عنه وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان خلال مؤتمر صحفي مع وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد مؤخراً بالقول: «نحن أعلنا عن استعدادنا التام لتقديم حل سياسي والمساعدة في هذا المجال، وسنبذل قصارى جهدنا للحيلولة دون حدوث عملية عسكرية والتركيز على حل سياسي في هذا الأمر، ونحن متفائلون في هذا الأمر، ونسعى أن تحل كلتا الدولتين الجارتين سورية وتركيا هذا الأمر عبر الطرق الدبلوماسية وعبر الحوار»، وهذا الأمر إن أمكن حدوثه، فإن المعطيات تؤكد عدم إمكانية حصول «مصالحة» عامة حالياً، لسبب بسيط، وهو أن علاقة النظام التركي مع سورية، ليس بمعزل عن جملة من العلاقات الأخرى مع الأميركي والروسي، ومدى قبول الإدارة الأميركية بأن تجنح أنقرة إلى الحل مع سورية، ما يعني انتصاراً بشكل أو آخر للدولة السورية ودول الأصدقاء روسيا وإيران.

إن إمكانية «المصالحة» يمكن أن تبدأ بشكل جزئي ومن الباب الأمني، فكما أن لتركيا «مخاوف أمنية» كما تدعي من وجود ميليشيات «قسد» في الشمال السوري، فإن لدمشق ملايين المخاوف الأمنية من النظام التركي، من شمال شرق سورية إلى شمال غربها وصولاً إلى إدلب، واحتلالها أراضي سورية، ودعم تنظيمات إرهابية، وتسهيل أسباب البقاء لها، وعليه فإن العودة إلى اتفاق أضنة ١٩٩٨ يمكن أن يشكل أرضية أولية لإبداء حسن نية من النظام التركي للعودة إلى علاقات سليمة لاحقاً، من دون تجاهل الانسحاب من الأراضي السورية التي يحتلها الجيش التركي، والتخلي عن دعم التنظيمات الإرهابية، التي تشكل خطراً داهماً على أمن سورية القومي.

وفيما يخص التغير في سياسة ميليشيات «قسد» وموافقتها على دخول الجيش العربي السوري إلى مناطق سيطرتها، فيبدو أنها أدركت ما يواجهها من أحداث مأساوية تشبه كثيراً ما واجهته في

### بحضور سورية.. الجزائر تحيي الذكرى الـ٦٠ لاستقلالها بعرض عسكري هو الأضخم في تاريخ البلاد

## المقداد يلتقي الرئيس التونسي وعدداً من نظرائه وسعيد يشيد بالإنجازات التي حققتها سورية

أحيت الجزائر، أمس، الذكرى الستين للاستقلال بعرض عسكري هو الأضخم في تاريخ البلاد تحت إشراف الرئيس عبد المجيد تبون بحضور وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد ورؤساء دول عربية وأجنبية ووزراء خارجية ومسؤولين من دول عدة في المنطقة والعالم.

وذكرت الوزارة في قناتها على «تلغرام»، أن المقداد حضر أمس الاستعراض العسكري الذي أقيم في العاصمة الجزائرية في إطار مراسم الاحتفالات الرسمية بالذكرى الـ٦٠ لعيد الاستقلال.

وفي كلمته الافتتاحية أكد الرئيس الجزائري، أن هذا الاستعراض «يضفي وجهاً استثنائياً على الاحتفال بالذكرى الستين لاسترجاع السيادة الوطنية»، معرباً عن شكره «لكل ضيوف الجزائر الذين أبوا إلا أن يتقاسموا معنا الأفراح في هذا العيد المبارك» الذي اعتمد شعار «تاريخ مجيد وعهد جديد»، وذلك حسبما ذكرت وكالة «سانا» للأنباء.

وشارك في مراسم الاحتفالات الجزائرية إضافة إلى المقداد رؤساء دول عربية وأجنبية بينهم الرئيس التونسي قيس سعيد والفلسطيني محمود عباس إضافة إلى وزراء خارجية ومسؤولين من عدة دول في المنطقة والعالم.

ويُعد هذا الاستعراض العسكري في الجزائر الأكبر منذ استقلال البلاد، والأول منذ عام ١٩٨٩، واشتمل على عرض لوحدات من مختلف الاختصاصات العسكرية البحرية والجوية والبرية ونماذج من ترسانة الصواريخ الدفاعية والهجومية، كما شاركت القوات الجوية الجزائرية باستعراض جوي وإنزال مظلي.

وامتد الاستعراض العسكري للجيش الجزائري على طول الطريق الوطني رقم ١١، بمحاذاة جامع الجزائر نحو حي مختار زرهوني بالمحمدية، وتابعه الآلاف من المواطنين.

الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون يستقبل وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد

خلال حضور الوزير المقداد للعرض العسكري

وعلى هامش الاحتفالات، التقى المقداد مع الرئيس التونسي الذي طلب من المقداد نقل تحياته إلى الرئيس بشار الأسد، وأوضح أن الإنجازات التي حققتها سورية وكذلك الخطوات التي حققها الشعب التونسي ضد قوى الظلام والتخلف تتكامل مع بعضها لتحقيق الأهداف المشتركة للشعبين الشقيقين في سورية وتونس، كما أجرى المقداد لقاءات مع عدد من وزراء خارجية الدول المشاركة تم خلالها مناقشة العلاقات الثنائية مع هذه الدول والتطورات السياسية الإقليمية والدولية.

وبالعودة إلى كلمة الرئيس الجزائري، فقد نقلت وكالة الأنباء الجزائرية «واج» عنه قوله: «أؤكد من جديد أننا جميعاً، ومهما كانت مواقعنا ومستويات مسؤولياتنا، مدعوون في ظرف محفوف بالتحديات إلى المساهمة في تثبيت مرتكزات دولة المؤسسات والحق والقانون، دولة تتكرس فيها روح المواطنة وقيم التضامن ويتجذر فيها الشعور بالواجب الوطني».

ودعا الرئيس الجزائري إلى جعل هذه المناسبات التاريخية «محطات شاهدة على الوفاء للشهداء وجدد التعبير عن التقدير للجيش الوطني الشعبي، الذي نشهد معه باعتزاز ما أحرزه من مكاسب وإنجازات عظيمة»، معتبراً أن «هذه اللحظات عميقة المغزى والشعب الجزائري يقف على ما وصل إليه جيشنا العتيد من احترافية وتحكم عال في العلوم والتكنولوجيا العسكرية».

وأكد وقوف الشعب الجزائري وتلاحمه مع جيشه، وقال: «الجيش الوطني الشعبي متلاحم مع الشعب ويزداد مهابة ورفعة لما يحظى به من مكانة في وجدان الأمة ويزداد تمرسه اقتداراً بما يتحلى به الضباط والجنود وكل المستخدمين والمنتسبين إليه من وطنية والتزام».

وأول من أمس أحيت السفارة الجزائرية في سورية بالتعاون مع مؤسسة الأمير عبد القادر الجزائري الثقافية الذكرى الستين لاستقلال البلاد وذلك في مجمع الشيخ أحمد كفتارو بدمشق وبحضور وزير الأوقاف محمد عبد الستار السيد ونخبة من علماء ورجال الدين المسيحي والإسلامي وعدد من ممثلي الفصائل الفلسطينية وممثلين عن السفارات العربية في دمشق.

وقال سفير الجزائر لدى دمشق لحسن تهامي خلال الفعالية: إن «سورية أرض الحضارة ونهدي إحياء ذكرى استقلال الجزائر إلى ذكرى ملايين التلاميذ والطلاب السوريين الذين دأبوا كل صباح لسنوات عديدة إبان ثورة التحرير الجزائرية على تحية العلم السوري مقرونة بالنشيد الوطني الجزائري، فظلت الجزائر حاضرة في ضمير السوريين وعززت إقامة الأمير عبد القادر في دمشق من الرصيد التاريخي للعلاقات بين البلدين حيث استضافته دمشق كما عودتنا بترحابها للأبطال فكانت حفاوة كبيرة مكنته من لعب أدوار كبيرة على الصعيد السياسي والاجتماعي».

وأضاف: إن الاندماج التام بين الشعبين الجزائري والسوري هو الصخرة المتينة التي قامت عليها العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين والتي تجلت في دعم سورية للثورة التحريرية في الجزائر ودعم الجزائر لجهود حل الأزمة في سورية عبر الحوار من دون تدخلات أجنبية بما يضمن سيادة واستقلال ووحدة الأراضي السورية، وتتطلع الجزائر إلى استعادة سورية لدورها العربي والإقليمي والدولي.

**وكالات**

### تظاهرات احتجاجية ضد الميليشيات في القامشلي ودير الزور

## بمساندة الجيش.. أهالي المجيبرة بريف القامشلي يطردون رتلاً للاحتلال الأميركي

بينما طرد أهالي قرية المجيبرة في ريف الحسكة الشرقي بمساندة الجيش العربي السوري رتلاً تابعاً للاحتلال الأميركي، شهدت العديد من مناطق سيطرة ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» في الحسكة ودير الزور تظاهرات واحتجاجات ضد ممارساتها القمعية وحملات الاعتقال التعسفية التي تطول أبناء تلك المناطق، بهدف سوقهم إلى معسكرات التجنيد الإجباري.

ونقلت وكالة «سانا» للأنباء، عن مصادر محلية تأكيدها، أن رتلاً تابعاً للاحتلال الأميركي مؤلفاً من خمس عربات حاول العبور من قرية المجيبرة في القامشلي بريف الحسكة الشرقي باتجاه إحدى قواعده بريف المحافظة، فقام الأهالي بمساندة الجيش بالتصدي للرتل وطردوه من المنطقة.

على خط مواز، خرج الأهالي في منطقة رميلان بريف مدينة القامشلي بالحسكة بتظاهرات شعبية تنديداً بانتهاكات «قسد» المدعومة من الاحتلال الأميركي، ورفع خلالها المتظاهرون لافتات تندد بممارساتها القمعية وتضييقها على المواطنين.

ونقلت وكالة «سانا» عن مصادر أهلية قولها: إن الاحتجاجات خرجت في قرى اليوسفية والجنيدية التابعة لمنطقة رميلان ضد «قسد» وطالب المشاركون فيها بطرد مسلحي الميليشيات من المنطقة ووضع حد لممارساتها ولمصادرتها أرزاق الأهالي وممتلكاتهم وسرقة النفط وتهريبه والتوقف عن اختطاف الشبان لإجبارهم على القتال في صفوفها.

وذكرت المصادر، أن المحتجين قطعوا الطرق الرئيسة بالإطارات المشتعلة والحجارة ورددوا هتافات منددة بالميليشيات التي استقدمت تعزيزات إلى المنطقة من أجل قمع وتفريق المتظاهرين.

وفي السياق، أفادت مصادر إعلامية معارضة، بأن دورية تابعة لـ«قسد»، اعتقلت أمس، خمسة أشخاص من بلدة الجرذي بريف دير الزور الشرقي، كما جرى اعتقال طبيب لأسباب مجهولة خلال المداهمة التي نفذتها «قسد»، وأشارت المصادر إلى أنه وعلى إثر ذلك خرج أهالي البلدة بتظاهرة تخللها قطع للطريق العام احتجاجاً على حملة الاعتقالات.

وشهدت قرى وبلدات ريف دير الزور الشرقي، المعروفة بقرى وبلدات «الشعيطات»، احتجاجات عدة، طالبت بالإفراج عن المعتقلين، وتحسين الخدمات المقدمة من قبل ما تسمى «الإدارة الذاتية» الكردية وما يسمى «مجلس دير الزور المدني» التابع لها، منذ مطلع العام الحالي.

كما شهدت مناطق أخرى بمحافظة دير الزور تظاهرات بسبب عدم تسليم مخصصات المدنيين من المحروقات، واحتجاجاً على ملفات الفساد في «الإدارة الذاتية».

إلى ذلك، ذكرت شبكة «عين الفرات» المعارضة أن ما تسمى «الشرطة العسكرية» التابعة لميليشيات «قسد» اعتقلت أمس، عشرات الشباب عبر حواجز طيارة جرى وضعها على الطرقات الرئيسة في مناطق شمال شرق سورية بهدف سوقهم إلى معسكرات التجنيد الإجباري.

وأوضحت أن «الشرطة العسكرية» نشرت حواجزها ودورياتها على طريق الرقة – دير الزور وطريق الرقة – الطبقة وطريق الحسكة – الرقة بهدف اعتقال أبناء هذه المناطق للتجنيد الإجباري.

وأشارت الشبكة إلى أن عمليات الاعتقال تزامنت مع بدء أبناء الريف النزول لمراكز المدن لشراء احتياجات العيد لعوائلهم أو بهدف العمل.

وأوضحت مصادر أهلية، أن «قسد» تهدف من وراء ذلك إلى إلقاء القبض على ١٥٠ شاباً خلال الأيام القادمة من أبناء الرقة والحسكة ومنبج لتجنيدهم في صفوفها قبل حلول عيد الأضحى المبارك.

وتُعتبر هذه أكبر حملة تجنيد إجباري تقوم بها ما تسمى «الشرطة العسكرية» في مناطق شرق الفرات ومنطقة الجزيرة الخاضعة لسيطرة «قسد» منذ أربعة أشهر.

**وكالات**

### الاحتلال التركي حشد وصعّد شمال حلب ومرتزقته الإرهابيون استعرضوا عضلاتهم

## الجيش يوسع انتشاره شمال الرقة ويتأهب في تل رفعت لصد أي عدوان

حلب- خالد زنكلو
حماة– محمد أحمد خبازي
دمشق- الوطن– وكالات

في وقت قضى فيه على العديد من مسلحي تنظيم داعش الإرهابي، وسع الجيش العربي السوري أمس قاعدة انتشاره بريف الرقة الشمالي بالقرب من خطوط التماس، ورفع من جهوزيته العسكرية في تل رفعت بريف حلب الشمالي، الذي واصل جيش الاحتلال التركي ومرتزقته تحشيدهم وتصعيدهم العسكري فيه قبل أسبوع من الموعد الذي ضربه رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان لشن عدوان باتجاهه لإقامة ما سماه «المنطقة الآمنة» المزعومة بعمق ٣٠ كيلو متراً داخل الأراضي السورية.

وبعد التعزيزات التي أرسلها الجيش العربي السوري لجميع نقاط تمركزه على طول حدود الجبهات المرشحة للغزو التركي، ابتداء من تل رفعت بريف حلب الشمالي إلى مناطق منبج وعين العرب والباب بريف المحافظة الشمالي الشرقي وصولاً إلى تل تمر شمال غرب الحسكة وعين عيسى شمال الرقة، أرسل الجيش العربي السوري أمس تعزيزات جديدة ضخمة إلى ريف منطقة تل أبيض الغربي شمال الرقة لتوسيع نفوذه في محاور القتال هناك.

ففي محاور جبهات مدينة تل أبيض المحتلة شمال الرقة، بينت مصادر محلية لـ«الوطن» أن حشود الجيش العربي السوري التي وصلت أمس إلى محيط المنطقة، انتشرت في ٦ قرى جديدة، هي: شاش وكيج قران وكرك ومتين وشويك وقزعلي، والتي تفصل خطوط التماس عن مناطق هيمنة جيش الاحتلال التركي وميليشيات «الجيش الوطني»، والتي احتلها في عدوان تشرين الأول ٢٠١٩.

وأشارت المصادر إلى أن انتشار الجيش العربي السوري في القرى الجديدة عند خطوط تماس الجبهات، جاءت بالتنسيق مع ميليشيات « قوات سورية الديمقراطية– قسد» التي رفع متزعموها مستوى التنسيق مع ممثلين عن الحكومة السورية، على حد زعم بعضهم في تصريحاتهم الإعلامية أخيراً، وذلك لاحتواء خطر النظام التركي الداهم لاقتطاع أراضٍ سورية جديدة.

في المقابل، جيش الاحتلال التركي وجه رسائل تحد إلى حليفي دمشق روسيا وإيران، اللذين يسعيان إلى الحفاظ على استقرار مناطق شمال وشمال شرق البلاد، بإرسال تعزيزات عسكرية إلى جبهات شمال حلب، وعلى مدار الأيام الثلاثة الماضية، وزود الإرهابيين في «الجيش الوطني» الذي يموله بعتاد عسكري حديث بالتزامن مع مناورات يجريها الأخير بالقرب من خطوط التماس مع إطلاق متزعميه تصريحات تفيد بأن الميليشيات أنهت تحضيراتها للمشاركة بالعدوان التركي على منبج وتل رفعت، والمرجح انطلاقه بعد عيد الأضحى.

قوات للجيش العربي السوري في نقاط تمركزه على حدود الجبهات المرشحة للغزو التركي (عن الانترنت– أرشيف)

كما شهدت خطوط تماس ريف حلب الشمالي الأوسط خروقات لوقف إطلاق النار من قبل جيش الاحتلال التركي ومرتزقته أمس، وللأسبوع الثالث على التوالي، مع توسيع رقعة القصف الذي جرى تكثيفه وطال جميع القرى المستهدفة بعملية الغزو.

وأوضحت مصادر أهلية في ريف حلب الشمالي الأوسط لـ«الوطن»، أن جيش الاحتلال التركي و«الجيش الوطني» كثفا القصف المدفعي والصاروخي على بلدات شوارغة وكشتعار ومرعناز وعقيبة وتنب وتل مراش وارشادية، بالإضافة إلى علقمية وتل اجار وصوغانية وأبين.

وأشارت إلى أن تواصل القصف التركي على قرى وبلدات ريف حلب الشمالي الأوسط وباتجاه مدينة تل رفعت جنوباً، خلق أزمة إنسانية كبيرة بسبب نزوح السكان من منازلهم التي تضررت مع ممتلكاتهم، عدا عن حدوث حرائق في محاصيل الأهالي غير القادرين على حصادها.

من جهته، زاد الجيش العربي السوري تأهبه ورفع مستوى جهوزية وحداته القتالية المنتشرة في تل رفعت ومحيطها وعلى طول خطوط تماس قرى وبلدات ريف حلب الشمالي الأوسط مع منطقتي إعزاز وعفرين المحتلتين تحسباً لشن جيش الاحتلال التركي ومرتزقته عدواناً جديداً للسيطرة على الريف الحيوي وصولاً إلى تل رفعت، حسبما هدد به أردوغان مطلع الشهر الماضي، وحسب قول مصادر ميدانية في المنطقة لـ«الوطن».

إلى «منطقة خفض التصعيد» شمال غرب البلاد، حيث ذكر مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن الجيش العربي السوري استهدف أمس بمدفعيته الثقيلة، مواقع لتنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي وحلفائه في سهل الغاب الشمالي الغربي بريف حماة، وفي الفطيرة وكفرعويد وسفوهن وكنصفرة وبينين والرويحة بمنطقة جبل الزاوية بريف إدلب الجنوبي وفي معارة النعسان بريف إدلب الشرقي أيضاً.

وأوضح المصدر، أن مجموعات إرهابية مما تسمى غرفة عمليات «الفتح المبين»، جددت خرقها أمس لاتفاق وقف إطلاق النار في منطقة خفض التصعيد بريف إدلب الجنوبي، باعتدائها بقذائف الهاون على نقاط عسكرية، لافتاً إلى أن استهداف الجيش لمواقع الإرهابيين أمس كان رداً على تلك الاعتداءات المتكررة.

بموازاة ذلك، كشف مصدر حسب وكالة «نورث برس» الكردية، عن تجهيزات تقوم بها مرتزقة الاحتلال التركي في مناطق سيطرتها بشمال غرب سورية، تحضيراً لهجوم عسكري ضد قوات الجيش العربي السوري في ريفي إدلب وحلب، يبدأ من ريف حلب الغربي (من بلدة ميزناز جنوباً) وحتى جبل الشيخ عقيل شمالاً، ومناطق محدودة في جنوب وشرق إدلب، وذلك بالتزامن مع العدوان العسكري الذي يهدد النظام التركي بشنه على مناطق جديدة شمال سورية.

وأما في البادية الشرقية، فقد أوضح مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن الوحدات المشتركة من الجيش والقوات الرديفة، خاضت أمس اشتباكات مع خلايا من تنظيم داعش الإرهابي في بادية دير الزور الشرقية، مؤكداً أن الاشتباكات أسفرت عن مقتل العديد من الدواعش، وفرار الباقين باتجاه عمق البادية.

وإلى جنوب البلاد، حيث أصيب عدة أشخاص من عائلة واحدة بجروح حالة أحدهم خطيرة تم نقله إلى مشفى طفس، بسبب انفجار عبوة ناسفة زرعها مجهولون قرب أحد المشاتل بالحي الأوسط لبلدة اليادودة شمال غرب درعا.